

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في السودان

موجز

أعد هذا التقرير في إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وهذا هو ثالث تقرير بشأن الأطفال والنزاع المسلح في السودان يُقدم إلى المجلس وفريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وهو يشمل الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى شباط/فبراير ٢٠١١. ويأتي هذا التقرير عقب تقرير الثالث (S/2009/84) والاستنتاجات والتوصيات اللاحقة للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح (S/AC.51/2009/5).

ويلاحظ التقرير أوجه التقدم التي حققتها السلطات الوطنية في سبيل التصدي للانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال في الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك عن طريق تعزيز الأطر القانونية وغير ذلك من التدابير العملية المتخذة من أجل حماية الأطفال. علاوة على ذلك، أحرز بعض التقدم في الحوار مع الأطراف الحكومية وغير الحكومية في النزاع والتوقيع على خطط عمل معها، وفي تسريح الأطفال.

ومع ذلك، يوضح التقرير استمرار وجود الأطفال في القوات المسلحة السودانية، والقوات المرتبطة بها، وقوات الشرطة السودانية، والجيش الشعبي لتحرير السودان، فضلا عن عدد من الجماعات المسلحة في دارفور، وارتكاب انتهاكات خطيرة أخرى ضد الأطفال في السودان. ومما يثير القلق بوجه خاص أعمال قتل الأطفال وتشويههم، وأعمال العنف الجنسي التي يقع الأطفال ضحايا لها. ويؤكد التقرير أولوية مكافحة الإفلات من العقاب على جميع الانتهاكات الخطيرة ويبين جهود الاستجابة التي تبذلها الجهات الفاعلة الوطنية والدولية للتصدي لتلك الانتهاكات.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١١.

ويظل الإبلاغ عن الانتهاكات يتعرض للإعاقة بقدر كبير نتيجة لانعدام الأمن، وتعذر الوصول إلى المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة، فضلا عن القيود الحكومية، خاصة في دارفور والمناطق الانتقالية. كذلك فإن عوامل مثل صعوبة تسجيل الجماعات المنشقة الجديدة، وعدم وضوح تسلسلات القيادة، والجماعات كثيرة التنقل للغاية، والصدمات المتجددة بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة، تسهم في إنشاء بيئة تتسم بتحديات في مجال الرصد والإبلاغ.

وأخيرا، يتضمن التقرير مجموعة من التوصيات الرامية إلى كفالة اتخاذ إجراءات معززة من أجل حماية الأطفال في السودان.

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وهو يشمل الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى شباط/فبراير ٢٠١١. وهذا هو التقرير الرابع عن الأطفال والنزاع المسلح في السودان الذي يُقدّم إلى مجلس الأمن وإلى فريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ويركّز التقرير على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في السودان، وعلى التقدم المحرز في السعي إلى وضع حد لتلك الانتهاكات، متابعة للتوصيات الواردة في تقارير السابقة ذات الصلة (S/2007/400 و S/2008/532 و S/2009/84)، وكذلك لاستنتاجات فريق المجلس العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح (S/AC.51/2007/16) و S/AC.51/2008/15 و S/AC.51/2009/5).

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، طغت على الساحة السياسية التحضيرات للانتخابات التي أُجريت على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات في نيسان/أبريل ٢٠١٠، فضلا عن التحضيرات للاستفتاء في جنوب السودان بشأن تقرير مصير جنوب السودان في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، والمناقشات المتعلقة بإكمال تنفيذ اتفاق السلام الشامل ووضع آيبي والترتيبات لما بعد تنفيذ الاتفاق.

٣ - وخلال الانتخابات الوطنية التي أُجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٠، انتخب عمر البشير رئيسا للجمهورية وانتخب سلفا كير ميارديت رئيسا لحكومة جنوب السودان. وتأخر إجراء الانتخابات في ولاية جنوب كردفان بسبب ما نجم من خلافات حول نتائج تعداد السكان وتحديد هيئة الناخبين.

٤ - وفي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، جرى التصويت في الاستفتاء المتعلق بتقرير مصير جنوب السودان. وصوت أكثر من ٩٨ في المائة من الناخبين مؤيدين للانفصال. وعلى الفور أعلن حزب المؤتمر الوطني قبوله بنتائج الاستفتاء واعتمدها المجلس الوطني بعد ذلك. والمفاوضات جارية بشأن باقي المسائل المتعلقة في اتفاق السلام الشامل، شأنها في ذلك شأن ترتيبات ما بعد الاتفاق.

٥ - ينص اتفاق السلام الشامل أيضا على إجراء استفتاء لتحديد وضع منطقة آيبي المتنازع عليها، إلا أن هذا الاستفتاء لم يُجر، بسبب وجود خلافات على شروط الأهلية للتصويت. وقد وقعت اشتباكات خطيرة في آيبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، توصل بعدها الطرفان إلى اتفاقات مؤقتة.

٦ - اتسعت الحالة الأمنية في جنوب السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير بأعمال عنف محلية أدت في كثير من الأحيان إلى وقوع خسائر كبيرة في الأرواح بين المدنيين. وعلى وجه الخصوص، أدت الخلافات على نتائج الانتخابات التي أُجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٠ في ولايات جونقلي وأعالي النيل والوحدة إلى نشوب نزاعات مسلحة شارك فيها قادة الميليشيات المتمردة والجيش الشعبي لتحرير السودان. ودار في شباط/فبراير ٢٠١١ قتال عنيف بين الجنرال جورج أتور والجيش الشعبي في المنطقة الواقعة بين ولايتي جونقلي وأعالي النيل، مما أدى إلى وقوع خسائر في الأرواح بالمئات وتشريد عشرات الآلاف.

٧ - استمر جيش الرب للمقاومة، الذي يتحرك انطلاقاً من قواعد في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، في تهديد المدنيين في ولاية غرب الاستوائية، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخلياً. وسجلت الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير وقوع ما لا يقل عن ٢٦ هجوماً في جنوب السودان، قُتل خلالها ٤٧ طفلاً، وجُرح ٢٦ وخُطف منهم ٢٨٦. وتم الإبلاغ عن فقد أكثر من ١٧٠ طفلاً عقب الهجمات التي شُنت في ولايات المنطقة الاستوائية الكبرى.

٨ - وفي دارفور، أُحرز تقدم في المفاوضات الجارية بين حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة تحت رعاية كبير الوسطاء المشترك وحكومة دولة قطر. ومع ذلك، استمرت الأعمال العدائية بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة في بعض مناطق دارفور. ولم تشارك حركات مسلحة رئيسية أخرى في المفاوضات مع الحكومة، مثل جيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد، وجيش تحرير السودان - جناح ميني ميناوي، بل دخلت في اشتباكات متقطعة مع قوات الحكومة. وبغية انفتاح عملية السلام على أطراف أكثر وتعزيز نتائج مفاوضات الدوحة، اضطلع بالأعمال التحضيرية اللازمة لإطلاق عملية سياسية في دارفور كل من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ.

٩ - وقد شهدت الحالة الأمنية في دارفور فترات من الهدوء الهش وبعض حوادث العنف المسلح بين القوات المسلحة السودانية وعدة جماعات متمردة، إضافة إلى النزاعات الطائفية. وقد انخفضت وتيرة النزاعات الطائفية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بوجه عام، ومرد ذلك جزئياً إلى جهود المصالحة التي تبذلها الحكومة والجهات الفاعلة المحلية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وأعلن ميني ميناوي في شباط/فبراير ٢٠١١ أن حركته انسحبت من اتفاق سلام دارفور، فأعقب ذلك زيادة كبيرة في أعمال القتال بين جيش تحرير السودان - جناح ميني ميناوي والقوات المسلحة السودانية في شمال دارفور وجنوبه.

واندلعت اشتباكات أخرى بين القوات المسلحة السودانية وكل من حركة العدل والمساواة وقوات جيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد في غرب دارفور وشماله خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما خلف أعدادا كبيرة من القتلى والمشردين.

ثالثا - الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات والجماعات المسلحة

جنوب السودان

١٠ - تؤكد أن الجيش الشعبي لتحرير السودان قام بتجنيد ٣٢٨ طفلا (جميعهم من الصبيان) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويمثل ذلك زيادة في تجنيد الجيش الشعبي للأطفال مقارنة بفترة التقرير السابق، رغم تسريح عدد أكبر من الأطفال أيضا خلال هذه الفترة. وقد سجلت غالبية الحالات في ولايات الوحدة، وشمال بحر الغزال، وغرب بحر الغزال، وأعلى النيل، وشرق الاستوائية، وجونقلي، ووسط الاستوائية. وفي شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١١ فقط، شوهد ٢٠ طفلا في مناسبات مختلفة ضمن قوافل للجيش الشعبي وهم يشاركون في حماية مسؤولين رفيعي المستوى في الجيش الشعبي، و/أو يرتدون أزياء الرسمية، و/أو يحملون الأسلحة في ولايات البحيرات، والوحدة، وأعلى النيل، وجونقلي.

١١ - ووردت تقارير أيضا عن أطفال مرتبطين بالجيش الشعبي لتحرير السودان في كل من وونيك، بولاية شمال بحر الغزال، ودوار بولاية الوحدة، وماييل بولاية غرب بحر الغزال. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، قدم الجيش الشعبي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان قائمة تضم ٧٣ طفلا من الأطفال المرتبطين بقواته في وونيك. وأفيد أيضا بأن الأطفال ملتحقون بمدرسة يديرها الجيش الشعبي داخل المعسكر. وكشفت بعثة مشتركة لتقصي الحقائق جرت في آب/أغسطس ٢٠٠٩ في ولاية الوحدة أن بعض الأطفال الذين كان قد جرى تسريحهم ولمّ شملهم بأسرهم في ولاية وارب قد انضموا مرة أخرى لوحدهم السابقة في ولاية الوحدة. وقد سُجل أن الأطفال الذين يتم فصلهم عن الجيش الشعبي يعودون إلى ثكناته للحصول على الغذاء والمأوى.

١٢ - وقد سُجلت أيضا حالات جديدة تتعلق بقيام قوات أمنية أخرى بتجنيد الأطفال في جنوب السودان. فقد سُجل أن الوحدات المتكاملة المشتركة، المنشأة في إطار اتفاق السلام الشامل والمؤلفة من عناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة

السودانية، قد قامت في نيسان/أبريل ٢٠١٠ بتجنيد ٢٥ صبيا في واو بولاية غرب بحر الغزال. وقد شابت الصعوبات وصول الأمم المتحدة إلى معسكرات الوحدات المتكاملة المشتركة لأغراض الدعوة والتحقق لعدم وجود اتفاق قائم.

١٣ - ومعزل عن ذلك، في الشهرين الأولين من عام ٢٠١١، سُجلت أربع حالات لأطفال يعملون مع جهاز شرطة جنوب السودان. ويقدر أن العدد الفعلي للأطفال المرتبطين بالجهاز السودان أكبر من ذلك، بالنظر إلى حملة التجنيد الواسعة النطاق التي قام بها جهاز الشرطة خلال المرحلة السابقة للاستفتاء. وثمة ظاهرة أخرى مثيرة للقلق بالقدر نفسه تتمثل في قيام جهاز الحياة البرية في جنوب السودان بتجنيد أطفال خلال عام ٢٠١٠، حيث ورد ما يفيد بأن الجهاز زود الأطفال بأزياء رسمية وأسلحة نارية. وقد تعثرت المساعي الرامية إلى عزل هؤلاء الأطفال وإعادة إدماجهم نظرا لأن لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان لم تعترف بهم بوصفهم من المؤهلين للاستفادة من أنشطتها.

١٤ - وقد أنشئت جماعة مسلحة للدفاع الذاتي باسم "حراس المنزل" أو "الصبيان حملة السهام" في ولاية غرب الاستوائية لمقاتلة حركة جيش الرب للمقاومة. وقد دعت الأمم المتحدة بشدة إلى قيام الحكومة بالتحقق من وجود الأطفال في تلك الجماعة. وقد أكد حاكم الولاية مرارا أن هذه الجماعة لا تضم أطفالا في صفوفها، وأنه بوسع الأمم المتحدة التحقق من ذلك. ولم يتم تقييم للمسألة من قبل الأمم المتحدة حتى الآن.

مناطق جنوب كردفان والنيل الأزرق وأبيي الانتقالية الثلاث ("المناطق الثلاث")

١٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم التحقق من قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان بتجنيد الأطفال واستخدامهم في المناطق الثلاث (في أبيي وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق). وعلى سبيل المثال، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تم التأكد من تجنيد ثمانية صبيان في جاو بجنوب كردفان. وفي أبيي، أُبلغ عن استخدام ١٩ طفلا في عشرة حوادث منفصلة؛ ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، على سبيل المثال، لاحظت الأمم المتحدة ستة صبيان يرتدون الزي الرسمي مع قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان بالقرب من أقوك، إلى الجنوب من أبيي. وعلى نحو منفصل، لوحظ أطفال يقدر عددهم بـ ٨٠٠ طفل في مقر لواء الجيش الشعبي في السمري، بولاية النيل الأزرق، خلال بعثة لكل من بعثة الأمم المتحدة في السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية إلى المنطقة في آذار/مارس ٢٠٠٩. وتم التحقق أيضا من أن الجيش الشعبي قام بإعادة تجنيد ٣١ طفلا آخرين في ولاية النيل الأزرق.

١٦ - ومنذ أوائل عام ٢٠١١، لوحظ مرارا وجود أطفال في الجماعات المسلحة للمسيرية والدينكا نقوك، خاصة في القرى الواقعة شمال بلدة أبيي وشرقها. ولاحظت الأمم المتحدة وجود أربعة صبيان مسلحين على الأقل ضمن جماعة مسلحة من المسيرية في شباط/فبراير ٢٠١١؛ فضلا عن ملاحظة ستة صبيان ضمن جماعة مسلحة في قرية للدينكا نقوك شمال بلدة أبيي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

دارفور

١٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم التحقق من ارتباط ما مجموعه ٥٠١ طفل، من بينهم ست فتيات، (٣٨٠ طفلا في عام ٢٠٠٩، و ١١٥ طفلا في عام ٢٠١٠، وستة أطفال في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١١). بما لا يقل عن عشر من القوات والجماعات المسلحة في دارفور. وربما يعزى هذا الانخفاض إلى جهود الدعوة المكثفة الجارية مع القوات المسلحة والجماعات المسلحة لزيادة الوعي مما أدى إلى التزامات بإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال الجنود. ومنذ عام ٢٠٠٩، سجلت الجماعات المسلحة أكثر من ١٠٠٠ طفل لدى لجنة شمال السودان لترزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بغرض إعادة إدماجهم. وفي هذه الأثناء، لا تزال الصعوبات الأمنية وصعوبات الوصول إلى المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة، والقيود على الحركة المفروضة من قبل الحكومة، تعرقل بشكل خطير رصد تجنيد الأطفال والارتباط بهم. كما أسهت في نقص الإبلاغ عوامل صعوبة تتبع الجماعات المنشقة الجديدة وعدم وضوح التسلسل القيادي وتنقل هذه الجماعات بوتيرة عالية، وكذلك تجدد الاشتباكات بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة، لا سيما في الربع الأخير من عام ٢٠١٠.

١٨ - وتؤكد أن الأطفال قد جندتهم القوات والجماعات المسلحة التالية: قوات استخبارات الحدود؛ وشرطة الاحتياطي المركزي؛ وقوات الشرطة؛ والمليشيات الموالية للحكومة؛ وجماعات المعارضة التنشادية المسلحة؛ وقوات خفارة المجتمعات؛ وحركة الأحرار والإصلاح المسلحة؛ وحركة العدل والمساواة؛ وقوات الدفاع الشعبي؛ وجيش تحرير السودان/فصيل أبو القاسم؛ وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد؛ وجيش تحرير السودان/القيادة التاريخية؛ وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي؛ والقوات المسلحة السودانية؛ وبالاشتراك مع مجموعات مسلحة أخرى.

- ١٩ - وتوضح عينة الحالات التي تم تحقق منها أدناه نمط ارتباط الأطفال مع أطراف النزاع:
- (أ) في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٩، شوهد في بلدة هبيلة بغرب دارفور ٢٠ فتى تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٧ عاما يرتدون أزياء عسكرية ويحملون السلاح، ينتمون إلى اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتغيير، وهو جماعة تشادية معارضة؛
- (ب) في يومي ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠، شوهد ستة فتیان تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٧ عاما، مرتبطون بجيش تحرير السودان/القيادة التاريخية، وهم يحملون السلاح في شرق جبل مرة (جنوب دارفور)؛
- (ج) في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٠، شوهد ستة فتیان تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ عاما، في الجنية بغرب دارفور، مع جنديين من جنود القوات المسلحة السودانية البالغين في سيارة نقل من طراز لاند كروزر تابعة للقوات المسلحة السودانية؛
- (د) في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، شوهد فتیان، يقدر عمرهما بحوالي ١٠ سنوات، يحملان بندقيتين آليتين أثناء بعثة إلى كيدينجير في جنوب دارفور. وتؤكد في وقت لاحق أنهما ينتميان إلى قوات الدفاع الشعبي.
- ٢٠ - وأبلغ أيضا عن حالات إعادة تجنيد أطفال في دارفور. فعلى سبيل المثال، أعادت حركة العدل والمساواة، في شمال دارفور، في شباط/فبراير ٢٠٠٩، تجنيد أحد الفتیان ممن شاركوا في هجمات الحركة في أم درمان في أيار/مايو ٢٠٠٨، وتم تسريحه في وقت لاحق وجمع شمله مع أسرته. وأكد صبي آخر كان قد شارك أيضا في هجمات أم درمان وهرب أثناء القتال أن حركة العدل والمساواة قد أعادت تجنيدته في شباط/فبراير ٢٠٠٩ في غرب دارفور.

تسريح الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة

جنوب السودان

- ٢١ - تم تسريح ٢٧٧ صبيا (٥٩ صبيا في عام ٢٠٠٩ و ٢١٠ صبيا في عام ٢٠١٠ وثمانية صبيا في عام ٢٠١١) من بين ٣٢٨ طفلا تحققت الأمم المتحدة من أنهم على علاقة مع الجيش الشعبي. وفي ولاية الوحدة، في نيسان/أبريل ٢٠١٠، تم تسريح ٨٩ طفلا من الأطفال المرتبطين بالفرقة الرابعة من الجيش الشعبي لتحرير السودان في دوار في باكور وبوث. وفي الفرقة الخامسة، في مايبيل، تم تسريح ٥٠ طفلا في تموز/يوليه ٢٠١٠. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، سُجل ما مجموعه ٢٦ طفلا وتم تسريحهم من وونيك،

وتم أيضا تسريح المجموعة الأخيرة المكونة من ثمانية فتيان من الفرقة الخامسة من الجيش الشعبي، في مايبيل، كل ذلك بدعم من وحدة حماية الطفل بالجيش الشعبي.

المناطق الثلاث

٢٢ - أسفرت جهود الدعوة المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة عن تسريح الدفعة الأولى المكونة من ٨٨ طفلا من الجيش الشعبي لتحرير السودان في الكرمك بولاية النيل الأزرق في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩. وأعقب ذلك تسريح ١٤٠ طفلا إضافيا في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، من أصل قائمة أولية من ٢٢٠ طفلا بمشاركة الجيش الشعبي. وتم تسريح ١٩٠ طفلا آخرين في الكرمك في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١. وقد أعيد جميع الأطفال إلى أسرهم. وأعلن الجيش الشعبي أن هذه كانت آخر مجموعة من الأطفال المرتبطين بقواته في الكرمك.

دارفور

٢٣ - في الفترة من شباط/فبراير ٢٠٠٩ إلى شباط/فبراير ٢٠١١، سجلت لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشمال السودان، بدعم من الأمم المتحدة، ١٠٤١ طفلا من الأطفال الجنود السابقين في دارفور. وأسفرت عملية التحقق حتى الآن عن شطب ٩٧ فردا من هذه القائمة في غرب دارفور، وأكدت أهلية ٨٦٠ طفلا للاستفادة من برامج إعادة الإدماج من الجماعات المسلحة التالية: حركة القوات الشعبية للحقوق والديمقراطية (١١٧ طفلا)؛ حركة العدل والمساواة/جناح السلام (٣٦ طفلا)؛ جيش تحرير السودان/جناح السلام (٣٢٤ طفلا)؛ جيش تحرير السودان/الإرادة الحرة (١٧٣ طفلا)؛ جيش تحرير السودان/الحركة الأم (أبو القاسم) (٢١٠ أطفال). إضافة إلى ذلك، قدم جيش تحرير السودان/الإرادة الحرة وجيش تحرير السودان/أبو القاسم بصورة مشتركة، في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، قائمة من ٨٤ طفلا (٤٤ طفلا من جيش تحرير السودان/الإرادة الحرة، و ٤٠ طفلا من جيش تحرير السودان/الحركة الأم (أبو قاسم) في شمال دارفور إلى اللجنة في إطار تنفيذ خطط عملهما لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة.

باء - قتل الأطفال وتشويههم

جنوب السودان

٢٤ - مما يثير القلق بصفة خاصة تصاعد النزاع على الأراضي ومراعي الماشية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بين قبائل الموري ولوو - نوير والدينكا في ولاية جونقلي والولايات

الاستوائية. وخلال عام ٢٠٠٩، وقع عدد من الحوادث التي أسفرت عن ما لا يقل عن ٢٥٠٠ ضحية، معظمهم من النساء والأطفال، في ولاية جونقلي. ففي حادث واحد وقع في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، قضى ٥٠ طفلاً، منهم ٢٢ فتاة، لا تتجاوز أعمار بعضهم خمس سنوات، غرقاً في نهر أكوبو بينما هم يحاولون الهرب من رصاص عناصر المورلي المسلحة. وأطلق المهاجمون النار دون تمييز على السكان المدنيين بعد عرقلة طرق فرارهم. وبمعزل عن ذلك، قام مهاجمون ترداد أهم من قبيلة الدينكا، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بنهب ٣١٣ رأساً من الماشية في مخيم لقبيلة النوير للماشية في ولاية واراب؛ وأسفرت هجمات أفراد قبيلة النوير المضادة عن وقوع ٩٧ ضحية بين المدنيين، من بينهم ثلاثة أطفال قتلى وستة جرحى.

٢٥ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، أسفرت اشتباكات وقعت في ملكال بين الجيش الشعبي وعناصر الوحدة المتكاملة المشتركة التابعة للقوات المسلحة السودانية، التي نجحت عن وصول اللواء غابرييل تانغينيا بالقوات المسلحة السودانية، عن وفاة ٢٧ مدنياً، بينهم أربعة أطفال، وإصابة ٦٣ شخصاً، بينهم خمسة أطفال.

٢٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قصفت طائرات هليكوبتر مسلحة تابعة للقوات المسلحة السودانية المنطقة المحيطة بنهر كبير في مقاطعة شمال أويل بولاية شمال بحر الغزال. وأدى هذا الحادث إلى وقوع ٢٢ ضحية بينهم طفل واحد. وخلص فريق للرصد المشترك يضم ممثلين عن القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي وبعثة الأمم المتحدة إلى مسؤولية القوات المسلحة السودانية عن ذلك.

٢٧ - وأدت عمليات الجيش الشعبي لترزع السلاح في المجتمع، التي تهدف إلى جمع الأسلحة من السكان المدنيين، إلى وقوع وفيات بين الأطفال وإيذائهم بدنياً وسوء معاملتهم. وكشفت بعثات التحقق التي أجرتها الأمم المتحدة لمخيمين لرعاة الماشية في مقاطعة شرق رمبيك، بولاية البحيرات، أن الجيش الشعبي حاصر المخيمين في ليلتي ١٧ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، واعتدى بالضرب المبرح على شبان بالسياط والحبال والعصي من أجل إرغامهم على تسليم أسلحتهم. وتم في أحد المخيمات فصل ما يقرب من ٢٥٠ طفلاً، تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٧ سنة، وتعرضوا للترهيب وضرب بعضهم للإرغامهم على الكشف عن معلومات. وبمعزل عن ذلك، قُتل ثلاث فتيات تتراوح أعمارهن بين ٥ و ١٥ سنة على أيدي جنود الجيش الشعبي أثناء عمليات نزع السلاح التي جرت في مقاطعة بنيجار بولاية الوحدة. وتؤكد نزع الأسلحة بالقوة في أربعة مخيمات لرعاة الماشية.

٢٨ - وأسفرت هجمات جيش الرب للمقاومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن حالات مؤكدة قتل فيها ٤٧ طفلاً وجرح ٢٦ آخرون. فعلى سبيل المثال، قُتل صبيان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ كان جيش الرب للمقاومة قد احتفظهما، وعثر على جثتيهما في غانغورا بايام بولاية غرب الاستوائية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، شُوِه بشدة ثلاثة أطفال على أيدي جيش الرب للمقاومة نتيجة لهجوم في قرية بزاندني بولاية غرب الاستوائية. وتوفي طفلان من الأطفال الثلاثة في وقت لاحق متأثرين بجراحهما. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، هربت فتاة سودانية عمرها ١٧ عاما وابنها البالغ سنتين من العمر من جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال تبادل لإطلاق النار بين جيش الرب للمقاومة وقوات الدفاع الشعبية لأوغندا. وأصيبت الفتاة إصابة خطيرة أدت إلى وفاتها في وقت لاحق؛ بينما نجا ابنها من الهجوم.

المناطق الثلاث

٢٩ - في ولاية جنوب كردفان، قُتل أطفال نتيجة للتراع الذي طال أمده بين قبيلة النوبة أجانق في أبو جنوك، وقبيلة المسيرية في منطقة السنط المجاورة على ملكية الأراضي والوصول إلى المياه. وفي حادث وقع في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩، هاجمت مجموعة من نحو ٤٠٠ رجل مسلح من النوبة أجانق مجموعة من الفتيان والرجال من قبيلة المسيرية من السنط الذين أتوا بماشيتهم لشرب الماء في دبة بني سعيد. وتردد أن مهاجمي النوبة أجانق شملوا مدنيين وعناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان كانوا في إجازة. ووفقا للمعلومات التي قدمتها السلطات الولائية، كان ٢٠ من بين ٢٥ فردا من المسيرية الذين قتلوا فتيان تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٧ عاما. وفي أبيي، عانى سبعة أطفال من جروح في حوادث منفصلة بعد عبثهم بذخائر غير منفجرة.

دارفور

٣٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ٢٧ طفلاً في حين شُوِه ٣٦ آخرين في دارفور؛ إلا أنه لم يتسن تحديد العدد الدقيق للضحايا من الأطفال نتيجة للغارات الجوية الحكومية أو القتال البري بين الجماعات المسلحة أو الاشتباكات العرقية بسبب القيود الأمنية والتصديق على الوصول إلى المناطق المتضررة فضلا عن تشريد السكان. ورغم أن معظم الحالات تُعزى إلى ميليشيات موالية للحكومة وقوات حكومية، لا يزال من الصعب تحديد المسؤولية الفعلية.

٣١ - ورغم زيادة عدد ضحايا الألغام والذخائر غير المنفجرة زيادة كبيرة في شمال السودان من ٦٠ ضحية في عام ٢٠٠٩ إلى ١١٨ ضحية حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، حدث

انخفاض في عدد الضحايا من الأطفال. ففي عام ٢٠٠٩، قُتل ١٢ طفلاً وشوه ٢٦ آخرين في دارفور فيما مجموعه ٤٨ حادثة تتعلق بذخائر غير منفجرة، بينما قُتل ٦ أطفال وشوه ١٤ آخرين فيما مجموعه ٣٢ حادثة في عام ٢٠١٠. وكان جميع الضحايا من الفتيان.

جيم - الاغتصاب والعنف الجنسي ضد الأطفال

جنوب السودان

٣٢ - من التطورات المثيرة للقلق الزيادة الواضحة في عدد حالات العنف الجنسي واغتصاب الفتيات المبلغ عنها التي ارتكبتها الجيش الشعبي لتحرير السودان. إذ تعرضت سبع وعشرون فتاة للتحرش أو الإيذاء الجنسي على أيدي الجيش الشعبي في حوادث منفصلة، لا سيما في منطقة أعالي النيل الكبرى خلال عمليات ضد عناصر الجيش الشعبي المنشقة. وفي الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ٢٠١٠، تعرضت ١٠ فتيات للاعتداء الجنسي و/أو للاغتصاب من قبل جنود الجيش الشعبي خلال اشتباكات مسلحة بين الجيش الشعبي والمجتمعات المحلية في بالال والتونج في ولاية وارب.

٣٣ - وعادت اثنتا عشرة فتاة محتطفة فُصلن عن جيش الرب للمقاومة نتيجة للعمليات العسكرية المشتركة بين قوات الدفاع الشعبية لأوغندا والجيش الشعبي في ولاية غرب الاستوائية في عام ٢٠٠٩، إما حوامل أو يحملن أطفالاً ولدنهم أثناء أسرهن. وفي عام ٢٠١٠، أفادت فتاتان محتطفتان تتراوح أعمارهما بين ١٣ و ١٥ سنة، فرتا من جيش الرب للمقاومة، أنهما تعرضتا للاغتصاب على أيدي مقاتلي جيش الرب للمقاومة في إيزو بولاية غرب الاستوائية عندما هوجمت قريتهما.

المناطق الثلاث

٣٤ - في ولاية النيل الأزرق، اعتدي على شابتين وفتاة عمرها ١٧ سنة وزُعم أن ثلاثة جنود مسلحين يرتدون الزي الرسمي من الجيش الشعبي لتحرير السودان قاموا باغتصابهن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وقد اختطفت الضحية التي يبلغ عمرها ١٧ سنة ولا يعرف مكان وجودها. وفي وقت لاحق، ألقى أفراد من المجتمع المحلي القبض على أحد الجنود وضربوه وسلموه إلى الشرطة. ولم تقدم أي شكوى رسمية بشأن الاغتصاب أو الاختطاف. وحاول زعماء المجتمع المحلي التظلم مباشرة لدى قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان، ولكن الجيش الشعبي لم يتخذ أي إجراءات تأديبية بحق الجندي.

٣٥ - ولا يزال رصد حالات العنف الجنسي في ولايات جنوب كردفان وأبيي والنيل الأزرق يمثل تحدياً نظراً لعدم تبليغ سلطات إنفاذ القانون أو السلطات القضائية بأغلبية

الانتهاكات في كثير من الأحيان. غير أن مفوض بلدة البرام بولاية جنوب كردفان أفاد بأن المجتمعات المحلية توجه انتباههم على نحو متزايد للحالات التي يقوم فيها جنود القوات المسلحة السودانية بأعمال العنف الجنسي والتحرش الجنسي ضد النساء والفتيات الصغيرات؛ ولم تتمكن الأمم المتحدة من التحقق من هذه المعلومات حتى الآن.

دارفور

٣٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت الأمم المتحدة ٥٢ ادعاء بوقوع أعمال عنف جنسي، جرى التحقق من ٤٩ حالة منها وأبلغت الشرطة السودانية بها. وعلى الرغم من الادعاءات المتكررة، يظل رصد حالات الاغتصاب والعنف الجنسي ضد الأطفال والإبلاغ عنها يمثل تحدياً ولا يزال هناك نقص في الإبلاغ بسبب الخوف من الانتقام والوصم. وكثيراً ما يزعم أن رجالاً يرتدون الزي الرسمي يرتكبون حالات الاغتصاب التي وثقت وأن هذه الحالات تنسب إلى أفراد عسكريين وأفراد شرطة وفصائل الجماعات المسلحة وأعضاء الميليشيات. غير أن الضحايا والشهود لا يقدمون في كثير من الأحيان إلا القليل من المعلومات عن هوية الجناة المزعومين والزي الرسمي وحده لا يثبت دائماً الانتماء الصحيح.

٣٧ - وتشمل الحالات المبلغ عنها في عام ٢٠١٠ ما يلي:

(أ) تعرضت طفلة عمرها ٥ سنوات للاغتصاب في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٠ حسبما زعم على يد جندي من شرطة الاحتياط المركزية في الفاشر، بولاية شمال دارفور؛ وشُرع في اتخاذ إجراءات قضائية بدعم من الأمم المتحدة، وتولت وزارة الشؤون الاجتماعية المتابعة مع الضحية. وأطلقت محكمة الفاشر سراح الجاني المزعوم بسبب نقص الأدلة الكافية لربط المتهم بالحادث وأُغلق ملف القضية؛

(ب) تعرضت فتاة عمرها ١٥ سنة للاغتصاب حسبما زعم تحت تهديد السلاح في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بالقرب من مخيم للنازحين في ولاية شمال دارفور من قبل جندي من فصيل ميناوي التابع لجيش تحرير السودان، بينما قام جنديان آخران بتقييدها. وقد أُلقي القبض في وقت لاحق على أحد الجناة المزعومين وأحيلت القضية إلى وحدة حماية الأسرة والطفل التابعة للشرطة السودانية. وقد كان التحقيق جارياً في وقت كتابة هذا التقرير.

٣٨ - ويشكل عدم قدرة الشرطة السودانية على التحقيق في حالات العنف الجنسي في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة أو نفوذها تحدياً كبيراً. وكذلك تعيق محدودية الخبرات والمعدات وعدم وجود شرطيات في بعض مخافر الشرطة الجهود التي تبذل لمساعدة

الضحايا. وفي حين أن بعض الضحايا يتلقى الرعاية الأساسية اللاحقة لحالات الاغتصاب، فإن الدعم النفسي أو خدمات المشورة العلاجية لا تقدم أو لا تتوفر في معظم المناطق حتى الآن.

دال - خطف الأطفال

جنوب السودان

٣٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت الأمم المتحدة من خطف ١٠٣ أولاد و ٤٠ فتاة في جنوب السودان. ووردت أيضا معلومات غير مؤكدة عن حوالي ٣٤٠ عملية خطف للأطفال. وتواصل وقوع حالات خطف الأطفال هذه في سياق غارات نهب الماشية في ما بين الجماعات الإثنية وداخلها في جونقلي وشرق الاستوائية وغرب الاستوائية، ويعتقد أن قبيلة الموري التي لم يترع الجيش الشعبي لتحرير السودان سلاحها كانت تنفذ العديد منها. إلا أنه يصعب التثبت من هوية الجناة ولا تقتصر عمليات الاختطاف على الموري. وثمة تقدم ضئيل في تأمين الإفراج عن هؤلاء الأطفال، وهو ما يربط بشكل متزايد بنتائج المفاوضات السياسية بين الجماعات.

٤٠ - وفي عام ٢٠٠٩، اختطف جيش الرب للمقاومة ١٠٧ أطفال، من بينهم ٤٣ فتاة. وبالإضافة إلى ذلك، أفيد عن فقدان ١٧٧ طفلا في أعقاب هجمات جيش الرب للمقاومة على ولايات المنطقة الاستوائية الكبرى. وفي عام ٢٠١٠، اختطف جيش الرب للمقاومة ٥٤ طفلا، من بينهم ١٥ فتاة. وفي عام ٢٠١١، أفيد حتى الآن عن قيام جيش الرب للمقاومة بخطف ٨ أطفال، جرى التثبت من خمسة منهم (٣ أولاد وفتاتان).

الإفراج عن الأطفال المختطفين في جنوب السودان

٤١ - في إحدى الحالات التي وقعت في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، اختطفت قبيلة الموري ٢٦ طفلا تتراوح أعمارهم ما بين سنتين و ١٠ سنوات في ولاية جونقلي. وكان من بين المجموعة تسعة أطفال إثيوبيين من قبيلة الأنوك في قمبريلا، إثيوبيا. وقد قام جهاز شرطة جنوب السودان بإنقاذ هؤلاء الأطفال وإعادتهم إلى قمبريلا؛ ولكن لصوص ماشية يجوبون الحدود بين جنوب السودان وإثيوبيا قاموا باختطافهم مرة أخرى بالقوة. وفي واقعة منفصلة، أفرج في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ عن خمسة أطفال من قبيلة الموري كانت قبيلة لوو نوير من مقاطعة أكوبو قد اختطفتهم في أواخر عام ٢٠٠٩، وجمع شملهم مع عائلاتهم في مقاطعة البيبور، ولاية جونقلي.

٤٢ - وفي أعقاب مؤتمر سلام بين جماعتي الأنوك والموري في مقاطعة بوشالا، ولاية جونقلي، في أوائل عام ٢٠٠٩، اتفق على أن تعيد كلا الجماعتين جميع الأطفال المختطفين.

وبدعم من جهاز شرطة جنوب السودان، نظمت حملة بحث عن الأطفال المختطفين في تموز/يوليه ٢٠٠٩ في مقاطعة البيبور؛ وأنقذ ثمانية أولاد وأربع فتيات، تتراوح أعمارهم بين سنتين و ١٠ سنوات. وأدى البحث أيضا إلى اعتقال وحبس تسعة من الخاطفين المشتبه فيهم الذين حاکمتهم وزارة الشؤون القانونية لحكومة جنوب السودان وأدانتهم.

٤٣ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى شباط/فبراير ٢٠١١، أفرج عن ١٨٧ طفلا من جيش الرب للمقاومة، وجاء الإفراج عن الكثير منهم نتيجة للعمليات المشتركة لقوات الدفاع الشعبية لأوغندا والجيش الشعبي لتحرير السودان. ويشمل هذا العدد ١٢٤ طفلا سودانيا (٤٦ فتاة و ٧٨ ولدا)، و ٥٥ كونغوليا (٢٧ فتاة و ٢٨ ولدا)، و ٦ أوغنديين (أربعة أولاد وفتاة واحدة)، وطفلين من جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد توفيت إحدى الفتيات السودانيات خلال عملية عسكرية. وجمع شمل فتاتين سودانيتين و ١١ فتاة كونغولية و ٥ أولاد كونغوليين مع أسرهم. وينتظر الأطفال الباقون جمع شملهم بأسرهم. وأفرج أيضا عن اثني عشر طفلا سودانيا من خلال عمليات قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأعادتهم لجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أوطانهم.

٤٤ - وكشفت المقابلات التي أجريت مع ٣١ ولدا و ١٥ فتاة فروا من جيش الرب للمقاومة أن الأولاد كانوا يستخدمون عادة كحمالين والبعض منهم كجواسيس. وقد وُعد كثيرون منهم بتلقي تدريب عسكري إذا قبلوا بالبقاء مع جيش الرب للمقاومة حسبما زعم. وكثيرا ما كانت الفتيات يستخدمن للقيام بالمهام المتزلية وكرقيق جنسي من جانب مقاتلي جيش الرب للمقاومة.

دارفور

٤٥ - تراجعت ادعاءات خطف الأطفال بشكل كبير ضمن ولايات دارفور الثلاث، مع توثيق عدد أقل من الحالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، هناك ادعاءات بقيام الجماعات المسلحة بما في ذلك جماعات المعارضة التشادية المسلحة وحركة العدل والمساواة ورجال مسلحون مجهولون يعبرون إلى داخل تشاد ودارفور بالتجنيد القسري للأطفال عبر الحدود. ووثقت الأمم المتحدة أيضا الحالات الأخيرة من عمليات الخطف في مناطق دارفور غير الحدودية، بما في ذلك حالة فتاة في شمال دارفور وثلاثة أولاد في جنوب دارفور.

هاء - منع إيصال المساعدات الإنسانية

جنوب السودان

٤٦ - تمتعت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بإمكانية وصول غير مقيدة إلى حد كبير طوال الفترة المشمولة بالتقرير، باستثناء حوادث قليلة معزولة. غير أن إمكانية الوصول انخفضت في ولاية غرب الاستوائية نظرا لسيادة أجواء انعدام الأمن من جراء الهجمات المتكررة التي يشنها جيش الرب للمقاومة.

٤٧ - وأصبح الوضع في شمال بحر الغزال غير مستقر على نحو متزايد خلال الفترة المشمولة بالتقرير وتقلصت بالتالي إمكانية وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضا بأن إمكانية الوصول محدودة في أجزاء من ولاية جونقلي، وخصوصا في مقاطعتي البيبور وخور فلوس، فضلا عن فشودة وسوبوت في ولاية أعالي النيل، وأجزاء من ولاية الوحدة.

المناطق الثلاث

٤٨ - ظل الوصول إلى الجزء الشمالي من غرب كردفان السابقة صعبا على بعثة الأمم المتحدة في السودان بسبب القيود التي تفرضها القوات المسلحة السودانية وجهاز الأمن والاستخبارات الوطني بدعوى أنه يقع خارج منطقة وقف إطلاق النار وبالتالي خارج ولاية البعثة. وفي أبيي، وبعد صدور قرار محكمة التحكيم الدائمة، طرأ تحسن طفيف على توفير الخدمات الأساسية في الجزء الشمالي من المنطقة. وقد أعاقت هذه الحالة، إضافة إلى تزايد التوتر في المستوطنات الموسمية لقبيلة المسيرية، إيصال المساعدة وإمكانية الوصول إلى الأطفال. وكذلك يتعرض النقل البري المتجه جنوبا إلى أبيي من الشمال إلى تزايد حالات الإغلاق وعمليات النهب وتعدد نقاط التفتيش.

دارفور

٤٩ - ظل وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى الكثير من المناطق في أنحاء دارفور صعبا أو مستحيلا. وأسهم القتال الذي جرى في مطلع عام ٢٠١٠ بين الجماعات المسلحة وقوات الحكومة في جبل مرة في تشريد حوالي ١٠٠ ٠٠٠ مدني، بينهم أطفال، وأدى إلى تعليق الأنشطة الإنسانية في شباط/فبراير ٢٠١٠ رغم السماح بالوصول جزئيا في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٥٠ - وقد ترك قيام الحكومة بطرد ١٣ منظمة غير حكومية دولية وثلاث منظمات غير حكومية محلية في عام ٢٠٠٩ أثرا كبيرا على إيصال المساعدات الإنسانية الأساسية اللازمة للأطفال، ولا سيما في المناطق النائية من دارفور. وقد نوقشت قضايا تتعلق بإمكانية الوصول والأمن في دارفور في الاجتماعات الشهرية للجنة الرفيعة المستوى التي يشترك في رئاستها منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ووزير الشؤون الإنسانية.

٥١ - وفي الوقت نفسه، أتاحت للممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إمكانية الوصول إلى منطقة جبل مرة برفقة فريق يشمل اليونيسيف. وزار ممثلي الخاص المشترك بلدي جاوا فنقا سوق، وناشد أطراف النزاع وقف القتال وإتاحة إمكانية الوصول الحر والأمن للوكالات التي تقدم المعونات والجهات الفاعلة الأخرى في المجال الإنساني.

واو - الهجمات على المدارس والمستشفيات

جنوب السودان

٥٢ - تشمل بعض الأمثلة عن الهجمات على المدارس والمستشفيات ما يلي:

(أ) في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أطلقت النار على طالب عمره ١٦ سنة وقتل عندما قامت شرطة مكافحة الشغب التابعة لحكومة جنوب السودان بإطلاق النار داخل مدرسة في ولاية وسط الاستوائية على محتجين يتظاهرون ضد عدم دفع رواتب المدرسين؛

(ب) في ٢ آذار/مارس ٢٠١٠، أرسلت تعزيزات من الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى القتال الدائر بين الجيش الشعبي ورعاة الماشية الشباب في التوج، مقاطعة شرق التونج، بولاية واراب. وأدى ذلك الاشتباك إلى تدمير البنية التحتية بما في ذلك أربع مدارس ومركز صحي. وأضرمت النار بالمدارس في بالال وباكيت وأكير في ولاية واراب، مما أدى إلى تدمير المباني واللوازم المدرسية؛

(ج) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، احتل الجيش الشعبي لتحرير السودان مدرستي التعليم الأساسي وناليم وأليم في ولاية جونقلي خلال القتال الذي نشب بين الجيش الشعبي وقائد منشق. وعلى الرغم من الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة، لا تزال قوات الجيش الشعبي تحتل المدرستين؛

(د) في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٠، هاجم جيش الرب للمقاومة مركزا صحيا في قرية ناباريا، مقاطعة طميرة، بولاية غرب الاستوائية وقام بنهب الأدوية.

المناطق الثلاث

٥٣ - في جنوب كردفان، تأكد أنه في يوم ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ احتلت القوات المسلحة السودانية مدرستين ابتدائيتين، ومركزاً صحياً وداراً لسكن الأطباء في قرية تورجي. وفي بلدة البرام، في جنوب كردفان، وواصلت القوات المسلحة السودانية احتلال مدرسة ابتدائية وحافظت على وجود أممي دائم على الرغم من حضور التلاميذ للدروس في الموقع. وأثناء الصدامات التي وقعت في أبيي في أواخر شباط/فبراير ٢٠١١، تعرضت مدرستان للتدمير، إلا أن المعتدين لم يتم التعرف عليهم.

دارفور

٥٤ - سُجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ستة عشر حادثاً للهجمات على المستشفيات وتشمل الأمثلة على ذلك ما يلي:

(أ) في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أكدت الأمم المتحدة حرق عيادة أثناء هجوم شنته القوات المسلحة السودانية على قرية ماوو، في ولاية شمال دارفور؛ وهي منطقة يُشتبه أن جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد موجود فيها؛

(ب) في ٧ حزيران/يونيه، و ٢٣ تموز/يوليه، و ٩ آب/أغسطس ٢٠١٠، على التوالي، أُحرقت عيادتان ومدرسة السلام لمرحلة الأساس، وجميعها تقع في مخيم كلمة للنازحين (جنوب دارفور) من قبل معتدي/معتدين مجهولين. وقد وقعت هذه الحوادث في سياق أعمال العنف التي نشبت في المخيم في أعقاب الخلاف السياسي بين فصائل جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد بشأن الانضمام إلى اتفاق سلام دارفور، وما تلى ذلك من تدخلات لحكومة السودان في المخيم؛

(ج) في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، قُتل أربعة أطفال أثناء هجوم شنته ميليشيات على مدرسة في طويلة، في شمال دارفور، كانوا قد اتخذوا منها ملجأ.

رابعاً - متابعة نتائج أعمال الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والتراعات المسلحة وتوصيات الأمين العام

ألف - رصد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في السودان والإبلاغ عنها

٥٥ - أنشئت الآلية المشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة والمعنية بالأطفال والتراعات المسلح في عام ٢٠٠٨ للبدء في إجراء حوار والنظر في التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام عن الأطفال والتراعات المسلح في السودان. وعلى الرغم من أن هذا المنتدى لم يجتمع بصورة

رسمية خلال عام ٢٠١٠ لأسباب لوجستية، وبسبب الانتخابات التي أدت إلى تأخير تعيين النظراء الحكوميين الرئيسيين، فقد تواصل تبادل الآراء بصورة غير رسمية بين أعضاء فرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة والمعنية برصد الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب ضد الأطفال والإبلاغ عنها والحكومة خلال عام ٢٠١٠ ومن المتوقع أن تُعقد الاجتماعات الرسمية في عام ٢٠١١.

باء - الحوار وخطط العمل مع أطراف النزاع

جنوب السودان

٥٦ - في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، شهدت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح التوقيع على خطة العمل من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان لإنهاء تجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم. وتوضح خطة العمل طرائق للتحقق وتسريح الأطفال المرتبطين بالجيش الشعبي لتحرير السودان، فضلاً عن أنشطة التوعية وبناء القدرات. وعلى الرغم من انقضاء فترة سريان خطة العمل في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، فقد وافق الجيش الشعبي في شباط/فبراير ٢٠١١ على مواصلة أنشطة التحقق مع الأمم المتحدة ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان، ريثما يتم تمديد الخطة بصورة رسمية.

٥٧ - وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وكجزء من خطة العمل، أصدر الجيش الشعبي لتحرير السودان توجيهها تنفيذياً طلب بموجبه إلى جميع الوحدات تسريح الأطفال الموجودين في صفوفها بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وفرض تدابير تأديبية على عدم الامتثال لذلك التوجيه. وجرى، حتى الآن، تسريح ٢٧٧ طفلاً، وتحديد ٤٣ آخرين، والتحقق منهم وهم في انتظار تسجيلهم وتسريحهم في عام ٢٠١١. وعقب التوقيع على خطة العمل بفترة قصيرة، أنشئت وحدة لحماية الأطفال تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد أنشئت وحدات حماية الأطفال في جميع الألوية العشرة للجيش الشعبي. وجرى، حتى شباط/فبراير ٢٠١١، تدريب ١٠٤٥ من جنود الجيش الشعبي من قبل وحدة حماية الأطفال التابعة له. وبالإضافة إلى ذلك، نفذ كل من الأمم المتحدة، ووحدة حماية الأطفال التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان دورات للتوعية بحقوق الطفل لفائدة ١٣٠٠٠ من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان.

٥٨ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، قام فريق يتألف من وحدة حماية الأطفال التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة في السودان واليونيسيف ومنظمة إنقاذ الطفولة بوضع مدونة قواعد

السلوك للجيش الشعبي في جنوب السودان تدرج فيها معلومات عن الانتهاكات الستة الخطيرة وتستخدم بمثابة أداة للتوجيه في مجال حماية الأطفال.

٥٩ - وتشمل التحديات التي واجهت تنفيذ خطة العمل عدم القدرة على الوصول الذي يُعزى، في جملة أمور أخرى، إلى انعدام الأمن في ولايات جونقلي والوحدة وأعالي النيل وغرب بحر الغزال، وعدم تعاون بعض قادة الجيش الشعبي الذين منعوا وصول ممثلي شمال السودان في مكتب اللجنة المشتركة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأنكروا وجود أطفال في صفوفهم أيضا. وعقب أنشطة الدعوة التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة في السودان، أعرب الجيش الشعبي عن التزامه بالتعاون مع الأمم المتحدة، بما يشمل على وجه الخصوص التعاون في المناطق الثلاث. وجرى التوصل إلى اتفاق مشترك يقضي بأن تبدأ تقييمات خطة العمل في المناطق الثلاث في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٦٠ - ولا تزال جوانب رئيسية من خطة العمل في انتظار التنفيذ. فعلى سبيل المثال، لم يصل التوجيه التنفيذي بشأن تسريح الأطفال وإطلاق سراحهم إلى مستوى الوحدات التكتيكية للجيش الشعبي لتحرير السودان. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال العقوبات على أولئك الذين ما زالوا يجندون الأطفال ويستخدمونهم لم توضح وتنتشر وتوزع بعد.

دارفور

٦١ - على الرغم من عدم وجود سياسة لتجنيد الأطفال في القوات المسلحة السودانية، فقد أعرب أعضاء فرقة العمل عن القلق إزاء استمرار ارتباط الأطفال بالقوات المسلحة. وفي ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٠، اجتمعت فرقة العمل في الخرطوم بكبار ضباط القوات المسلحة السودانية لمناقشة إعداد خطة عمل لإنهاء ارتباط الأطفال بالقوات المسلحة السودانية. وستطبق خطة العمل هذه على الجماعات التابعة لها.

٦٢ - وفي اجتماع للمتابعة عقد في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وافق مسؤولون من وزارة الدفاع على العمل صوب وضع خطة عمل. وفي ذلك الاجتماع، وافق المسؤولون أيضا على النظر في المعايير التي ستدرج في خطة العمل، بما في ذلك تيسير وصول الأمم المتحدة إلى معسكرات القوات المسلحة السودانية للتحقق من وجود الأطفال. وطلبوا أيضا لفت انتباه قيادة القوات المسلحة السودانية إلى أية مشاهدات للأطفال الجنود من أجل اتخاذ إجراء فوري.

٦٣ - واستنادا إلى مذكرة تفاهم موقعة بين القوات المسلحة السودانية واليونيسيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أنشئت وحدة لحقوق الطفل في القوات المسلحة السودانية

لتوعية وتدريب ضباط القوات المسلحة بشأن المعايير الوطنية والدولية ذات الصلة بحقوق الطفل وحماية الأطفال. وفي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، قامت الوحدة بتوعية وتدريب أكثر من ٦٦٥ من ضباط القوات المسلحة السودانية في الخرطوم ودارفور.

٦٤ - وقد أجرت الأمم المتحدة مفاوضات ناجحة بشأن وضع خطط عمل مع ثلاث من الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق سلام دارفور. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، أصدرت قيادة جيش تحرير السودان/الجناح الأم (أبو القاسم) أمرا يحظر على مقاتليها تجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم وقدمت عقب ذلك إلى الأمم المتحدة خطة عمل التزمت بموجبها بإلغاء تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم؛ واتخاذ تدابير لمنع تجنيد الأطفال وإعادة تجنيدهم؛ والسماح لفريق الأمم المتحدة بالقيام بعمليات الرصد والتحقق.

٦٥ - ووقع جيش تحرير السودان - فصيل الإرادة الحرة على خطة للعمل في حزيران/يونيه ٢٠١٠. ومنذ ذلك الحين قدم الفصيل إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي تقارير مرحلية عن تنفيذ الخطة، مشيرا إلى توزيع أمر صادر عن القيادة، وإجراء تدريب، وتسجيل ٤٠ من الأطفال الذين تم تسريحهم لدى لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال السودان.

٦٦ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قدمت حركة العدل والمساواة/جناح السلام خطة عمل إلى الأمم المتحدة، لتنفذ في الجنيينة وزالنجي (ولاية غرب دارفور). وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، قدمت حركة العدل والمساواة/جناح السلام إلى الأمم المتحدة قائمة بأسماء ٦٥ من الجنود الأطفال السابقين ممن تم تحديدهم في ثلاث محليات في غرب دارفور (أم دخن، وبيضا وموغورني). وقد قدمت هذه القائمة إلى لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال السودان لتسجيل الأسماء الواردة فيها.

٦٧ - وقد أحرزت الأمم المتحدة أيضا بعض التقدم في الحوار الذي تجريه مع الحركات المسلحة المعارضة. وجرى توقيع مذكرة تفاهم بين حركة العدل والمساواة والأمم المتحدة في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٠، كخطوة أولى نحو التوقيع على خطة عمل. وتهدف مذكرة التفاهم هذه إلى إرساء فهم للمبادئ الأساسية لحقوق الطفل المنصوص عليها في القوانين الوطنية والدولية، وتحديد شروط معينة للوصول دون عائق بغية التحقق من الامتثال لتلك القوانين. بيد أن مغادرة حركة العدل والمساواة من كثير من أجزاء دارفور وتفرقتها الناجم عن تجدد الصدامات مع قوات الحكومة أسهم في تأخير تنفيذ مذكرة التفاهم هذه.

٦٨ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قامت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة واليونيسيف بزيارة إلى منطقة خور لومبونق (خليج قلم) في جبل مرة (ولاية

جنوب دارفور)، وهي معقل جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، لمناقشة تجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم. وأكدت الجماعة المسلحة أنهما على الرغم من عدم انخراطها النشط في تجنيد الأطفال، فإن الأطفال قد يكونوا مرتبطين بها. وأعلن قادة جيش تحرير السودان عن التزامهم التام بمواصلة الحوار مع الأمم المتحدة ووافقوا على النظر في وضع خطة عمل.

٦٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، حاکمت محكمة نيالا الخاصة ١١ متهما يشتبه في انتمائهم إلى حركة العدل والمساواة ومتهمين بالهجوم على قافلة تابعة لحكومة السودان في منطقة ساني أفوندو، بجنوب دارفور. وأعلن خمسة من المتهمين أن أعمارهم تتراوح بين ١٥ و ١٧ سنة. غير أن المحكمة اعتبرت واحدا فقط هو القاصر (عمره ١٦ عاما)، وفقا لرأي السلطات الطبية السودانية، وحكمت عليه "بتدابير إصلاحية للأحداث الجانحين". بموجب المادة ٦٩ من قانون الطفل لعام ٢٠١٠. واعترضت السلطات الطبية نفسها على إعلانات السن المقدمة من الأربعة الآخرين وشهدت بأن أعمارهم تتراوح بين ١٨ و ٢١ عاما. وفي وقت لاحق، حكم القاضي على الأربعة كلهم بالإعدام شنقا مع خمسة متهمين بالغين آخرين. وأكدت حكومة السودان مجددا أن المتهمين سيمكّنون من اللجوء إلى كل سبل الطعن اللازمة. وقد ناشدت الأمم المتحدة حكومة السودان وقف تنفيذ أحكام الإعدام، وإعادة النظر في القضايا، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية من يُدعى أنهم جنود أطفال من عقوبة الإعدام وفقا للقانون الوطني والقانون الدولي الواجب التطبيق. كما ينبغي لحركة العدل والمساواة أن تكف عن ممارسة تجنيد واستخدام الأطفال وتعريضهم للمخاطر.

٧٠ - وكانت آخر عقوبة إعدام نُفذت بحق قاصر في نيالا قد جرت أيار/مايو ٢٠٠٩. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وعد وزير العدل في حكومة السودان ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح أن الأطفال لن يحكم عليه بالإعدام بعد الآن في السودان.

خامسا - الأنشطة في مجال الدعوة والاستجابة في إطار الحماية

جنوب السودان

٧١ - دعمت اليونيسيف إعادة إدماج ٥٦٩ طفلا سبق ارتباطهم بالجيش الشعبي لتحرير السودان (سُرّح ١٢٣ طفلا في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، و ٥٩ طفلا عام ٢٠٠٩، و ٢١٠ أطفال عام ٢٠١٠، وثمانية أطفال عام ٢٠١١). أما الباقون فهم أطفال سرحهم الجيش الشعبي لتحرير السودان خارج إطار العملية الرسمية لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٧٢ - وفي الوقت الذي اضطلعت فيه وزارة التنمية الاجتماعية بتنفيذ أنشطة إعادة توطين وإعادة إدماج الأطفال الذين اختطفهم جيش الرب للمقاومة، بدعم من اليونيسيف، فقد ظل

نطاق هذه الأنشطة محدودا بسبب عدم كفاية التمويل. غير أنه في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وقعت اليونيسيف اتفاقين متعلقين بمشاريع مع منظمات غير حكومية لتوفير المساعدة في مجال إعادة الإدماج والحماية للأطفال الذين أُطلق سراحهم من أسر جيش الرب للمقاومة في ولاية غرب الاستوائية ومناطق من ولايات وسط الاستوائية.

المناطق الثلاث

٧٣ - في جنوب كردفان، شهدت أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأطفال تأخيرا نتيجة طرد المنظمات الدولية غير الحكومية. وشُرع من جديد في تنفيذ أعمال المتابعة في إطار نظام الرعاية الاجتماعية التابع لحكومة جنوب السودان في عام ٢٠١٠. وأنشئت قاعدة بيانات عن أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وقامت اليونيسيف بتدريب ٩٤ باحثا اجتماعيا و ٤١ من أفراد الشرطة في مجال حماية الأطفال، من بينهم ٢١ باحثا اجتماعيا في مجال إدارة حالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٧٤ - وفي أبيي، منذ أوائل عام ٢٠٠٨، أنشئ نظام للرعاية الاجتماعية بدعم من اليونيسيف لتلبية احتياجات الأطفال المعرضين للخطر وحمايتهم، بمن فيهم الأطفال المتأثرون بالتراعات المسلحة. وقد تم تدريب أربعين من أفراد الشرطة وأفراد المحاكم التقليدية والباحثين الاجتماعيين في مجال حماية الأطفال عام ٢٠١٠. وتم الاضطلاع بأنشطة للتدريب المهني لفائدة حوالي ٤٠٠ من الأطفال المعرضين للخطر، من بينهم أطفال سبق ارتباطهم بقوات/جماعات مسلحة.

دارفور

٧٥ - عقب التوصل إلى اتفاق في آذار/مارس ٢٠٠٩ بين لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لشمال السودان والسلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور بشأن خطة تنفيذية في دارفور، قدمت الجماعات المسلحة الست التي وقّعت على اتفاق سلام دارفور أسماء ما يقرب من ٢٠٠٠ طفل لأغراض مشاركتهم في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأطفال في دارفور.

٧٦ - وظلت جهود منع تجنيد الأطفال تشكل إحدى الأولويات، إلى جانب جهود إعادة الإدماج. وتم الاضطلاع بأنشطة في مجال الدعوة مع القوات والجماعات المسلحة، ومع المجتمعات المحلية لإذكاء الوعي بحقوق الطفل ولتمكين الأسر والمجتمعات المحلية من حماية أطفالها من التجنيد. ويضطلع حاليا كل من اليونيسيف والمجلس القومي لرعاية الطفولة بحملة أوسع نطاقا للتوعية بحماية الأطفال؛ وفي عام ٢٠١٠، على سبيل المثال، تم الوصول إلى

عشرة ملايين شخص عن طريق حملة الرسائل الإيجابية بالوسائط الإعلامية المتعددة بعنوان "سليمة" في السودان.

٧٧ - ومن أجل تعزيز جهود التصدي للعنف الجنسي في دارفور، أنشأت شرطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور "وحدة خاصة معنية بالاغتصاب" لدعم الجهود التي تبذلها وحدات الشرطة السودانية لحماية الأسرة والطفل التي تعمل في العواصم الثلاث لولاية دارفور. وإضافة إلى ذلك، واصل العسكريون وأفراد الشرطة التابعون للعملية المختلطة دورياتهم، في مناطق من بينها تلك المحيطة بمخيمات النازحين والمناطق النائية بهدف توفير الحماية للنساء والأطفال، والتخفيف من خطر التعرض لهجمات.

سادسا - التدابير المتخذة من جانب السلطات الوطنية للتصدي للانتهاكات الخطيرة

٧٨ - في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، اعتمدت حكومة جنوب السودان قانون جنوب السودان للطفل. ويجرم القانون الانتهاكات الجسيمة الستة في حق الأطفال المحددة في تقريره لعام ٢٠٠٥ عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2005/72)، ويرفع سن المسؤولية الجنائية من ١٠ سنوات إلى ١٢ سنة، ويفرض عقوبة أشد على اختطاف الأطفال.

٧٩ - وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، صدّق المجلس الوطني لحكومة الوحدة الوطنية على القانون الاتحادي للطفل. ويعرّف القانون بوضوح الطفل بأنه أي شخص يقل عمره عن ١٨ سنة، ويجرم تجنيد الأطفال في القوات أو الجماعات المسلحة، ويُلزم بتسريح الجنود الأطفال والأطفال ضحايا النزاعات المسلحة وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. كما يلغي القانون تطبيق عقوبة الإعدام على الأطفال، ويفرض عقوبات أقسى على من تثبت إدانته بارتكاب جرائم في حق الأطفال، من بينها الاغتصاب.

٨٠ - وأنشأت الشرطة السودانية وحدات لحماية الأسرة والطفل، بالتعاون مع المجلس القومي لرعاية الطفولة واليونيسيف، فضلا عن شركاء آخرين. وتعمل ١٤ وحدة و ٦ مكاتب للتوعية في شمال السودان وثلاث وحدات في ولاية جنوب كردفان. وتعزز وحدات حماية الأسرة والطفل اتباع إجراءات مراعية للأطفال وللاعتبارات الجنسانية في التعامل مع الأطفال الأطراف في قضايا قانونية، حيث يولي القانون أولوية للفتيات ضحايا سوء المعاملة والعنف. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء ست محاكم للطفل وتم تعيين عدد من المدعين العامين لقضايا الأطفال. ولعن كانت تلك تطورات إيجابية، يلزم توافر المزيد من الدعم المنهجي وزيادة الموارد الحكومية المقدمة إلى هذه المؤسسات.

٨١ - ومن أجل تشجيع الحوار فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين، ومعالجة القضايا العابرة للحدود المتعلقة بالأطفال، وتعزيز حماية الطفل، بما في ذلك منع تجنيد الأطفال، تم تنظيم سلسلة من الاجتماعات في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة بين حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بمشاركة السودان. وعلى سبيل المتابعة، شرع المجلس القومي لرعاية الطفولة ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لشمال السودان في التفكير في وضع آلية لمعالجة القضايا العابرة للحدود بين السودان وتشاد المتعلقة بالأطفال، بما فيها الاتجار بالبشر ومنع التجنيد.

سابعاً - التوصيات

٨٢ - إني أرحب بالجهود التي تبذلها حكومتا السودان وجنوب السودان لتعزيز الإطار التشريعي لحماية الأطفال. ويشكل اعتماد القانون الاتحادي للطفل، وقانون القوات المسلحة السودانية، وقانون جنوب السودان للطفل، معالم هامة في بناء بيئة توفر الحماية للأطفال المتأثرين بالتزاعات المسلحة. ومن شأن اتخاذ خطوات ملموسة وعملية، بما في ذلك إنشاء وحدة لحقوق الطفل في إطار القوات المسلحة السودانية، ووحدة حماية الطفل التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان، ووحدات الشرطة السودانية لحماية الأسرة والطفل، أن يسهم في إذكاء الوعي بحقوق الأطفال ورفاههم على نطاق القوات الأمنية. وإني أدعو حكومتَي السودان وجنوب السودان إلى مواصلة التزامهما بنشر وتنفيذ التشريعات المتعلقة بحماية الأطفال، على كافة الصعد بما فيها صعيد الدولة، وأحثهما على ضمان تخصيص الموارد الكافية لتعميم حماية الطفل على نطاق القوات الأمنية التابعة لهما.

٨٣ - وفي الوقت الذي أُتخذت فيه خطوات هامة لضمان حماية الأطفال من قبل حكومة السودان، فإنه يجب اتخاذ خطوات عاجلة للتصدي لاستمرار وجود الأطفال في القوات المسلحة السودانية والقوات المرتبطة بها. وأشار إلى التزام حكومة السودان تجاه إنجاز خطة عمل لوضع حد لتجنيد واستخدام الأطفال وأعرّب عن تقديري له؛ وإني أحث الحكومة على التعجيل بإقامة حوار مع الأمم المتحدة، بغية وضع خطة عملية ذات إطار زمني محدد، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥).

٨٤ - وأرحب أيضاً بتوقيع الجيش الشعبي لتحرير السودان على خطة العمل في تشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ لوضع حد لتجنيد واستخدام الأطفال، وبالتقدم المحرز بشأن الأطفال الذين أُطلق سراحهم. وإني أحث الجيش الشعبي لتحرير السودان على تحديد التزامه الرسمي بخطة العمل، وتنفيذه بشكل كامل على سبيل الأولوية. وأشار إلى أن خطة العمل تشكل

خطوة هامة نحو إضفاء الصفة الاحترافية على الجيش الشعبي لتحرير السودان استعداداً لتحويله إلى القوات المسلحة لدولة جنوب السودان المقبلة.

٨٤ - إضافة إلى ذلك، أرحب بتوقيع خطط العمل من جانب جيش تحرير السودان/فصيل الإرادة الحرة، وجيش تحرير السودان/الجناح الأم (أبو القاسم)، والحركة السودانية من أجل العدل والمساواة/الجناح المؤيد للسلام، وبالتقدم الذي أحرزته الأطراف في إطلاق سراح الأطفال. وأحث تلك الأطراف، وكذلك من سبق توقيعهم على خطط العمل، بمن فيهم جيش تحرير السودان/فصيل م. ميناوي، على ضمان التنفيذ الكامل لهذه الخطط، بطرق من بينها إتاحة الوصول الكامل دون عائق للأمم المتحدة لأغراض التحقق. وبالإضافة إلى ذلك، أدعو جميع الأطراف التي لم توقع على اتفاق سلام دارفور، بما في ذلك جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد والحركة السودانية من أجل العدل والمساواة، إلى وضع خطط عمل ذات إطار زمني محدد لإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال، وأدركهم بالتزامهم بموجب القانون الدولي بأن يقوموا فوراً بتسريح الأطفال من صفوفهم.

٨٦ - وستواصل الأمم المتحدة جهودها من أجل الوصول إلى جميع الجماعات المسلحة الأخرى المدرجة في مرفق تقرير السنوي عن الأطفال والتزاع المسلح، وذلك لاستخلاص التزامات منها بوضع خطط للعمل لإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال. وأدرك هذه الجماعات بالتزامها بموجب القانون الدولي بوقف تجنيد واستخدام الأطفال، وبالمبادرة بتحديد الأطفال الجندين بالفعل في صفوفها وإطلاق سراحهم فوراً للأمم المتحدة.

٨٧ - وسيصبح السودان الجنوبي دولة مستقلة في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١، في إطار بيئة داخلية وإقليمية تتسم بالتعقد والمشاشة. ونتيجة الوضع الأمني المتقلب على امتداد المنطقة الحدودية، والاشتباكات بين الجماعات الإثنية، وعمليات التوغل بين الفينة والأخرى من قبل جيش الرب للمقاومة، ما برح الأطفال يتعرضون لمخاطر العنف وسيستمر على الأرجح تعرضهم لهذه المخاطر، وإني أحث حكومة السودان وحكومة جنوب السودان على بذل كافة الجهود في المستقبل لضمان أخذ عنصر حماية الأطفال في الاعتبار في العمليات العسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، أحث حكومة جنوب السودان على تعميم حماية الأطفال في خططها لإصلاح القطاع الأمني وتعزيز قدرة الدولة على حماية المدنيين.

٨٨ - ومن جهة بعثة الأمم المتحدة للمتابعة في جنوب السودان، فإنه يجب أن يتوافر لديها ما يكفي من الموارد المخصصة لمساعدة الحكومة في مجال حماية الأطفال. وستشمل المهام الرئيسية تقديم الدعم لإنجاز خطة عمل الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومواصلة الرصد

والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في حق الأطفال، وتعميم مراعاة حماية الأطفال على نطاق بعثة الأمم المتحدة، والمساهمة في استراتيجية بعثة الأمم المتحدة لحماية المدنيين.

٨٩ - وتُعدّ إعادة تجنيد الأطفال الذين تم فصلهم عن القوات والجماعات المسلحة خطراً حقيقياً لا يمكن التصدي له إلا عن طريق تقديم الدعم لعملية إعادة إدماج الأطفال على المدى الطويل. وإني أشجع الجهات المانحة التي تعمل جنبا إلى جنب مع منظومة الأمم المتحدة على دعم الجهود التي تبذلها السلطات السودانية لإعادة إدماج الأطفال الجنود السابقين.

٩٠ - وما زال يساورني قلق عميق إزاء فرض عقوبة الإعدام على الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة في دارفور، بما يخالف أحكام القانون الاتحادي للطفل والأعراف الدولية. وقد أثلج صدري مؤخرًا رد المحكمة العليا لعقوبة الإعدام التي أصدرتها المحكمة الخاصة في نيالا والمشار إليها في الفقرة ٦٩ آنفاً رغم حدوث ذلك خارج نطاق الفترة المشمولة بالتقرير. وإني أحث الحكومة على تنفيذ قوانينها الوطنية بصرامة فيما يتعلق بحظر إصدار أحكام بالإعدام ضد الأطفال.

٩١ - وما زالت البلاغات بحالات الاغتصاب والعنف الجنسي ضد الأطفال في المناطق المتضررة من النزاع مصدراً للقلق المستمر، وإني أدعو السلطات الوطنية إلى وضع حد للإفلات من العقاب عن طريق التحقيق والمقاضاة بشكل رادع في الحين المناسب، بطرق من بينها تخصيص موارد إضافية، وذلك لتعزيز جهود الوقاية وتوفير الاستجابات المناسبة على صعيد الولايات والمقاطعات.

٩٢ - ويساورني قلق شديد إزاء عدم تمكين الأمم المتحدة في كثير من الأحيان، نتيجة للقتال الدائر بين أطراف النزاع والصدمات الإثنية، من الوصول إلى مناطق معينة في دارفور والمناطق الثلاث. وفي هذا الصدد، أحث الحكومة على ضمان إمكانية الوصول الكامل الآمن دون عوائق للمساعدات الإنسانية للأطفال.

٩٣ - وختاماً، أتوجه بالشكر إلى فرقة العمل القطرية في السودان، بما في ذلك موظفو بعثة الأمم المتحدة في السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، واليونيسيف، على ما قاموا به من عمل لمساعدة السودانين في بناء بيئة توفر الحماية للأطفال السودانيين المتأثرين بالنزاعات.